

البابُ الثاني

خصائصُ الشرعيَّةِ الإسلاميَّةِ

* خصائص شكلية

* خصائص موضوعية

الفصل الأول

خصائص شكلية

* مقدمة :

ليس الشكل — اذا اعتد به فقه الاسلام — بأقل من المضمون « بل قد يزيد ..
فالنطق بالشهادتين مظهر شكلي ، لكنه يعنى الدخول فى الاسلام وعصمة الدم والمال .
وحركات الصلاة من قيام وركوع وسجود مظهر شكلي ، لكنها أركان بدونها تبطل الصلاة .
وأكثر الشعائر أشكال ، لكن لها مضمونا يعمق كلما عمق الايمان ..
وبين الشكل والمضمون رباط وثيق ، هو ذات الرباط بين الجسد والروح .. فحياة كلاهما وعمله فى رباطه مع الآخر .
بيد أن الشكل عنوان المضمون وبابه ، ومن هنا كان البدء به !
وكما كانت الشهادة عنوان الاسلام وبابه ، فان الصبغة الربانية عنوان شرعية الاسلام وأول خصائصها ، يليها الثبات ، والشمول .

أولا : شرعية ربانية

* العالم بين شرعيات زائفة :

أحست الأنظمة المختلفة بحاجتها الى شرعيات تبرر قيامها وتظل وجودها . فماج العالم بنظريات مختلفة تتباعد حتى تبلغ النقيض ، وتتقارب حتى تبلغ التشابه .. والناس من وراء ذلك تفتقد « الأمن » و « العدل » و « الرشد » !
أظنتهم من بعد حكم الفرد المطلق شرعيات ديموقراطية رفعت لافتات كثيرة : كل شيء بالشعب (Tout par le Peuple) وتمخضت الديموقراطية عن حكم أقلية من الناس « تمثل » الشعب ، وتشرع لهم القوانين ، وانتقل الاستبداد — كما قالوا — من الفرد الى « البرلمان »

وتحول الحق الالهي للملوك الى الحق الالهي للبرلمانات .. وبقي
التساؤل الاساسي .. كيف للبعض أن يقيد الكل ، وكيف لبعض
« الارادات » أن تعلو على الآخرين ؟!

وبقي تساؤلنا نحن المسلمين — كيف للبشر أن ينتزع حق رب البشر
وينكر سلطانه على الأرض ؟!

ثم كانت بدعة الشرعيات الاشتراكية التي قامت على فلسفة
النقيض^(١) ، لتحمل بذلك بذير فنيائها .. إذ تعنى فلسفتها أن تنتهي
المجتمعات الاشتراكية الى النقيض من الاشتراكية كما انتهت المجتمعات
الرأسمالية الى نقيضها .. كذلك هوت بالانسان — في تفسيرها لسلوكة —
الى مستوى السائمة التي تطعم وتثرب ، ولا تعقل ولا تعرف القيم
والمثل ، وان حملت له شعارا براقا .. كل شيء الشعب

(Tour Pour le Peuple)

وانتهت الشرعيات الاشتراكية بمجتمعاتها الى السجون ، ليكون
التأديب والتهذيب والاصلاح ! وانتهت منها الى أن فقدت .. الأدب
والقيم .. بل والشخصية .. لتصل الى حد انعدام الشخصية وانعدام
الميزان !

وعاشت الانسانية شقية بما يشرع ويبتدع^(٢) !

✽ الشرعية الحقة :

وفي ظل شرعية الاسلام يستمد الانسان شرعه من الله .. فلا يضل
ولا يشقى ، وتتساوى ارادات البشر .. لتعلو فوقها ارادة الله ، ويتساوى
صفرهم فلا يتقدم عليهم أحد بين يدي الله ورسوله ، ولا يرتفع صوت
فوق صوت النبي المبلغ عن الله ، وتكون شريعة الله هي العليا .. لا شريعة
معها ولا شريعة فوقها .. !

(١) قال بفلسفة النقيض الفيلسوف الألماني هيجل وتلقنها كثيرون ..

من بينهم كارل ماركس !

(٢) ومن قبل الاشتراكية والديمقراطية تجربة طويلة مريرة مع انظمة
أخرى غاية في الخطب نموذج للانسانية منذ طفولتها حتى بلغت الرشد أو ظنت
ذلك اراجع مزيدا من التفصيل في موسوعة جوستنيان — ترجمة عبد العزيز
الحضوي ، ص ٢١٧ . وتاريخ النظم الاجتماعية في القانون للدكتور عبد المجيد
الحضوي ، جامعة الاسكندرية ، ١٢٨٨ هـ — ١٩٦٩ م . وماذا خسر العالم
بانحطاط المسلمين ، لأبي الحسن الندوي .

وإذا كان الحق — سبحانه وتعالى — هو مصدر الشرعية .. فإنها تكون الشرعية الحقّة .. ودونها الباطل والضلال .
ليس ذاك منطق الايمان فحسب .. وان كان منطق الايمان هو الحق !
لكنه كذلك منطق الواقع .. ! وتاريخ البشرية مع الديمقراطية والاشتراكية .. خير شاهد !

✽ الشرعية الربانية خير حارس :

أظلت الشرعيات الزائفة البشر ، فتفتلت القائمون عليها والقائمون تحتها .. يخربون بيوتهم بأيديهم .. ويأكلون بأفواههم ما صنعته أيديهم .. ! ولم يغن عن ذلك أجهزة الرقابة العديدة الكثيفة .. فقد كان منها أكثر المتفلسفين ..

وإذا أبصرنا قانونا كقانون الجمع بين وظيفتين .. لوجدنا القائمين على تشريعه وتنفيذه أكثر الجامعين !

ولو أبصرنا قانون المخدرات .. لوجدناها بأيدي القائمين على تنفيذها أكثر من أيدي المحرومين !

وحين حرمت الولايات المتحدة الخمر في بلادها عجزت عن تنفيذ ما شرعت ، فلجأت الى الارهاب علها تستطيع ، فما زاد ذلك الناس الارغبا واقبالا ، فاضطرت الى العودة الى اباحة الخمر وسحب القانون ! لكن الشرعية الربانية تستجيش الضمير ، وتقيم حارسا من الداخل أقوى من كل حارس !

وهذا « ما عز » يسعى الى رئيس الدولة .. ليعترف بأخطر جريمة يقام عليها أخطر حد .. دون أن يراه أحد أو يسمعه .. فيراجعه رسول الله أربع مرات فيصر على الاعتراف .. أى شرعية تستطيع أن تستجيش ضمير فرد الى هذا الحد !؟

وهذه « الغامدية » .. تسعى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والجنين في أحشائها .. لتقول له : طهرنى .. دون أن يسمع بها أحد أو يشهد ! فبمهلها الرسول حتى تضع .. فتأتى بعد وضعها ولا تفكر في هرب .. لأنها ان هربت من عذاب الحد فأنى لها أن تهرب من عذاب الضمير ، ثم أتى لها أن تهرب من عذاب يوم القيامة ، ثم يمهلتها رسول الله حتى تفتطم طفلها .. ثم تحضر ويقام عليها الحد .. ويقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حقها : « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » (٣) !

ما الذى دفعها الى السعى الى الاعتراف ، وما الذى جاء بها بعد المرة مرات .. غير شرعية تعيش في نفسها تنبض مع وجيب القلوب ، وتشرق مع اشراقه الايمان !

وعلى عهد عمر بن عبد العزيز تغطي حصيلة الزكاة الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ، ويبقى بعد ذلك فائض من الحصيلة فتتقاضى الدولة عن الناس ديونهم (٤) — أمر لم تبلغه بعد أغنى الدول ولا أعظم الحضارات !

تلك هى الصبغة الربانية تصبغ شرعية الاسلام ، فتحمل في طياتها الحراسة والحماية لنظامها ، مستغنية عن أجهزة للرقابة والتجسس التى تتوءبها الأنظمة الحديثة من غير كبير جدوى !

* الصبغة الربانية لا تعفى من المسئولية :

ليس النظام الاسلامى نظاما أوتوقراطيا ، ولا تعفى الصبغة الربانية حكامه من المسئولية .. بل انها تريد . ان الصبغة الربانية ترتفع بالنظام فوق البشر حكاما ومحكومين .. ليوقف الجميع أمامه سواء ، فلا يملك حاكم أن يحصن نفسه بتشريع أو يحصن عماله ، لأن الشرعية الربانية تقفهم مسئولين !

- رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى القود من نفسه (٥) .
- وعمر يعطى القود من أحد ولاته (٦) .

(٣) رواه مسلم .

(٤) سيرة عمر بن عبد العزيز ، لابن عبد الحكم ، ص ٦٩ . وعمر لابن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين ، لأبى الحسن الندوى ، نشرة المختار الاسلامى ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م ، ص ٤٠ .

(٥) امتاع الاسماع للمقريزى ، ج ١ ص ٧٩ ، ٨٠ ، صححه وشرحه محمود محمد شاكر ، سنة ١٩٤١ م .

(٦) الاحكام السلطانية ، للماوردى ، طبعة ١٢٩٨ هـ ، ص ٣٣٦ .

وبرغم « ربانية النظام » لا يدعى أحد أنه اله^(٧) ، أو نصف اله^(٨) ،
أو يدعى أنه الدولة^(٩) أو أنه « خلق » الحرية ، أو « خلق » الكرامة !!

وهكذا تجعل الصبغة الربانية القداسة والاحترام للنظام ، ولا تجعل
قداسة الأشخاص العاملين ، بل تضعهم دائما موضع المساءلة والمسئولية
« كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيتته »^(١٠) .

* * *

ثانيا : شرعية ثابتة

* الثبات والشرعية الوضعية :

حياة البشرية .. كحياة أفرادها .. بحاجة الى ثبات ، تتحقق
معه الطمأنينة .. والأمن .. والاستقرار مع دائرة من المرونة تسمح
بالتطور الهادف والاجتهاد المستتير ، وحين لا يتحقق للمجتمعات
أو للأفراد ، ذلك الثبات فانهم يفتقدون الطمأنينة والأمن والاستقرار ،
وتغدو حياتهم خليطا من الاضطراب والفوضى والقلق ، ويحسون معه
التعاسة والضيق ، وتضطرب معه نظمهم الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية .

ولقد أحست البشرية حاجتها الى الثبات .. فكان أن قرروا جمود
الديساتير بمعنى عدم قابليتها للتغيير ، وجعلوا ذلك ضمانا من ضمانات
انشرعية (الوضعية) — لكن ذلك الضمان تقلص الى تخصيص بعض
النصوص بعدم القابلية للتغيير أو اشتراط أغلبية كبيرة لتغييرها ،
وتهاوى الضمان في بلاد الديساتير المرنة ، إذ بوسع الأغلبية البرلمانية

(٧) ادعى فرعون الالهوية حين قال صراحة لئن : « ما علمت لكم من
الله غيري » (القصص : ٣٨) وحين قال لموسى : « لئن اتخذت الها غيري
لأجعلنك من المسجونين » (الشعراء : ٢٩) ثم قالها للجميع : « فحشر
فنادى . فقال أنا ربكم الأعلى » (النزعات : ٢٣ ، ٢٤) وفي الحديث كان
لفرعون نماذج أخرى حقيرة !

(٨) قال البعض بالتفويض الالهى الخارج عن ارادة البشر . وقال
البعض بالتفويض الالهى الناشئ عن العناية الالهية . (الدكتور السيد
صبرى ، مبادئ القانون الدستوري ، ص ١٢) ،

(٩) قال لويس الرابع عشر : الدولة هي أنا (L'Etat C'est moi)

(١٠) رواد البخارى .

أن تعدل الدستور كما تعدل في القانون . وفي النهاية تهاوى تماما أمام الثورات والانقلابات العسكرية التي ظهر لها فقه (ثورى) يقرر بسقوط الدستور من تلقاء نفسه بقوة القانون (En Plein droit) بمجرد نجاح الثورة !

كذلك ظهر هذا اللون من الاجساس مع التطور الحديث في فقه القانون العام الذى ينادى بوجود مشروعية عليا فوق النصوص القانونية والدستورية متمثلة فيما استقر في ضمير الأمة من قيم ومثل عليا ، تلغو فوق كل نص ، وتبقى رغم كل تعديل أو تغيير سندا للدفع بعدم شرعية كل نص يخالفها .

وئن أملت الفطرة لضرورة ذلك المنطق •• فإنه لا يزال — في فقه القانون — مفتقرا الى السند القانونى الصحيح ، ولا يزال مع التسليم بالحق المطلق للأمة أو ممثليها في التشريع لا يجد سندا غير قواعد العدالة أو قواعد القانون الطبيعى ، ويوجه اليه بالتالى كل الانتقادات التى وجهت لأصحاب مدرسة القانون الطبيعى حين راحوا يفسرون بها أصل القانون .

وعلى ذلك فإن الشرعية الوضعية تعيش رهينة التغيير الذى تأتى به « ارادة الأمة » ، أو التغيير المفاجيء الذى ترد به الانقلابات ، والثورات ، لتقلب قيم الأمة ومبادئها وأساسا على عقب ، وهكذا تهاوى ذلك الضمان من الثبات الذى يعد ضمانا جوهريا للشرعية في فقه القانون .

* الثبات والشرعية الربانية :

وفي ظلال الشرعية الربانية يجد الثبات أصله الثابت في مصدره الأصيل الثابت : الوحي ، ثم في ثبات الأصول الكلية المستمدة منه ، والمتخذة أساسا لكل اجتهاد أو تفريع .

وهكذا تجمع شرعية الاسلام بين أصل ثابت من الثبات ، وتسمح في الوقت نفسه بدائرة من المرونة اجتهادا وتطبيقا وتفريعا .

وهكذا تجد البشرية ضالتها بعد أن طال بها الضلال والشقاء !

وهكذا كان الثبات صفة أصيلة للشرعية الربانية تفتقده كل شرعية أخرى .

* أمر قدرى وشرعى :

والثبات أمر قدرى وأمر شرعى •

فإن الله سبحانه أنزل كتابه — وهو مصدر الشرعية الأصيل —
 وجرى أمره القدرى بحفظه من كل تغيير وتبديل « **أنا نحن نزلنا الذكر
 وأنا له لحافظون** » (١١) ولقد كان ذلك خصوصية لكتابه الأخير ••
 لم تتحقق للكتب السابقة ، الذى شاء سبحانه أن يكل حفظها لأصحابها
 فحرفوا فيها وبدلوا « **بمنا أستحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه
 شهداء** » (١٢) ولقد كان مصداق أمر الله القدرى بحفظ كتابه •• أن
 تبوء على مدار التاريخ بالفضل كل محاولات التغيير أو التبديل أو محاولة
 التقليد والمحاكاة ، كما كان مصداق ذلك أن يتواتر فى الصدور وفى السطور
 — على مدى التاريخ — مبرأ من كل تغيير وتبديل •

ولئن صدق ذلك كله فى القرآن شطر الوحي الأول ، فليصدق
 كذلك فى السنة شطر الوحي الثانى ، وطاشت سهام الحاقدين والجاهلين
 وقبض الله أسننته من يئقها من كل دخيل ، ومن يضع القواعد العلمية
 الصحيحة فى علوم السنة العديدة التى كانت أول قواعد علمية رائدة
 فى مجال الفكر الانسانى كله •

وهكذا تحققت للسنة ما تحقق للقرآن من أمر الله القدرى بحفظ
 ذكره من كل تغيير أو تبديل أو تحريف •

ولقد كان أمر الله الشرعى بحفظ كتابه وسنة رسوله تأكيدا للأمر
 القدرى وتطبيقا له فكان قوله : « **وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ، لا مبدل
 لكلماته** » (١٣) فقولته الصدق وحكمه العدل لا تبديل فيه ولا تغيير ،
 وكان التأكيد فى موضع آخر « **لا تبديل لكلمات الله** » (١٤) — وكان الوعيد
 من أى تبديل أو تحريف « **فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا** » (١٥) ،
 « **وهن أظلم ممن افترى على الله كذبا ، أولئك يعرضون على ربهم ويقول
 الأشهداء هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين** » (١٦) •

(١٢) المائدة : ٤٤

(١٤) يونس : ٦٤

(١٦) هود : ١٨

(١١) الحجر : ٩

(١٣) الأنعام : ١١٥

(١٥) الكهف : ١٥

وبالنسبة للسنة كان وعيد آخر : « من كذب على عامدا متعمدا
فليتبوأ مقعده من النار » (١٧) .

وهكذا تضافر الأمر الشرعى مع الأمر القدرى ليحققا ثبات
الشرعية الاسلامية بثبات مصدريهما وحفظهما من كل تغيير أو تبديل
أو تحريف !

* أمر طبعى وضرورى :

ولقد كان طبعيا أن يحفظ الله سبحانه كتابه من كل تغيير أو تبديل ،
فإن التبديل والتغيير يكون — إذا حسنت النيات — بحثا عن الأفضل
والأحسن .

« ومن أصدق من الله قيلا » (١٨) ، « ومن أحسن من الله حكما » (١٩) ؟!
كما قد يكون سدا لنقص أو سعيا الى كمال ، ولقد كتب الله الكمال لدينه
وشرعه ، فأين النقص ولم السعى ؟ « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت
عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » (٢٠) .

ثم انه لا يملك التغيير أو التعديل أصلا الا السلطة المصدرة أو سلطة
أعلى منها ، وإذا كان مصدر الشرعية الاسلامية هو الله .. فلا يملك
التغيير أو التعديل سواه . ولقد جرى أمره القدرى أن تكون شريعته
هى الخاتمة لتكون هى الدائمة « ولكن رسول الله وخاتم النبيين » (٢١)
فانتهى بذلك كل احتمال لأى تعديل أو تغيير ، وتحقق الثبات الأبدى
بشرع الله وشرعيته !

كذلك كان الثبات أمرا ضروريا فى شرع الله وشرعيته تحقق حاجة
الناس وغطرتهم الى الطمأنينة والأمن والاستقرار ، ونظرة الى ما يصيب
الناس من كثرة المفاجآت التشريعية التى تتعكس على حياة الناس قلقا
واضطرابا وحيرة وحزنا وضيقا وتمزقا .. أمر تضل به الشعوب وتشقى ،
وفى ظل الشرعية الربانية الثابتة لا تضل ولا تشقى .

* ثبات .. لاجمود :

لئن كان الجمود يعنى فى الفكر القانونى الثبات ، فانه فى التطبيق
قد انتهى الى ثبات متهافت لا يحقق الضرورة والحاجة ، بينما ارتفع

(١٨) النساء : ١٢٢

(٢٠) المائدة : ٣

(١٧) رواه البخارى .

(١٩) المائدة : ٥٠

(٢١) الأحزاب : ٤٠

الثبات في الشرعية الربانية الى مستوى عجزت عنه الشرعيات الوضعية الأخرى .

ولقد يحلو للبعض أن يصف شريعة الله بالجمود^(٢٢) ، ليصل — بحسن القصد أو بسوئه — الى أن يرسخ في الأذهان عدم صلاحيتها مع تجدد الحاجات وتطور المجتمعات ، وينسى أنه داخل اطار الثبات في الأصول والكليات آذن الله للبشر بدائرة للاجتهاد والاستنباط والتفريع « ولو ردهه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم »^(٢٣) ، « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون »^(٢٤) ، « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم »^(٢٥) .

ونؤكد أننا لا نرضى باستعارة لفظ « الجمود » مهما كان معناه في فقه القانون حتى لا يلقى تلك الظلال الكريهة على شريعة الله وشرعيته ، وهي بريئة منها محققة ضرورة الناس الى الثبات في الأصول وضرورتهم الى التغيير في الفروع . . على نحو لم تنتج فيه شريعة ولا نظام من قبل ولا من بعد^(٢٦) .



(٢٢) الدكتور عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ — ٢٨ .
ومن أسف أننا حين نواجهه بافراط نواجهه بالتفريط . . فنجد من يصف شريعة الله بالمرونة (فقط) ناسيا أو متناسيا ذلك الأصل الثابت من الثبات ، متهاويا امام أولئك الذين تهجموا عليها بالوصف الكاذب لها بالجمود .

(٢٤) النحل : ٤٣

(٢٣) النساء : ٨٣

(٢٥) النساء : ٥٩

(٢٦) بين الامام الشاطبي مجال الثبات بالأحكام المتعلقة بالضرورات ، ومجال المرونة بالأحكام المتعلقة بالتحسينات ، وبينهما الحاجيات تجنح الى الثبات أكثر من التغيير — ويشير الدكتور مصطفى وصفي الى أن الأحكام المتعلقة بالضرورات أمور يتساوى فيها البشر أو يتقاربون وان اختلف الزمان والمكان — أما أحكام التحسينات فهي أمور يختلف فيها ومن ثم كانت الحاجة الى التطور والمرونة (راجع الدكتور مصطفى كمال وصفي ، النظام الدستوري في الاسلام ، طبعة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م ، ص ٥٢) .

ثالثا : شرعية شاملة

* شرعية شاملة :

كان قصارى ما وصلت اليه شرعيات البشر .. أن يظلوا مجال « المعاملات » ثم توسعت بعض الشيء لتنظر أوضاعا اجتماعية واقتصادية أخرى .. وبقيت مجالات كثيرة .. بمنأى عن أن تتألف « بسيادة القانون » !

والشرعية الربانية تظل بمثلها ومبادئها وأصولها .. الفرد ، والأسرة والأمة ، والدولة ، وتحقق فكرة عالمية للدولة أو الحكومة التي ظلت خيالا يداعب الفكر الحديث (٢٧) .

(٢٧) في هذا المعنى يقول الاستاذ فتحى عثمان : « أما دولة الهجرة التي قامت سنة ٦٢٢ م فكانت دولة عالمية ، كما كانت دولة (أيديولوجية) على أساس من الواقع التاريخي للأمة :

تضمنت مهاجرين من (مكة) .. لكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من الضعف بحيث يكونون مجرد (لاجئين) ولا من القوة بحيث يكونون (فاتحين) . وتضمنت أنصارا من (يثرب) .. لكنهم في عددهم المحصور وقوتهم المحدودة لم يكونوا جبهة غالبية كاسحة ، بل كان يتربص بهم خطر مخالفهم داخل مدينتهم ، وخطر مدينتهم ، وخطر مكة وقريش وقد آووا طريدها !!

ومن هنا وجد المناخ الصالح لقيام الدولة العالمية نتيجة حتمية لقيامها على الأساس الأيديولوجي . دولة الفكرة ، ص ٥٥ - وراجع كذلك : الدين في موقف الدفاع ، لنفس المؤلف - ص ١٨٢ (نشر مكتبة وهبة) . أما فكرة الحكومة العالمية فلم تظهر في الفكر الوضعي الا حديثا في مثل كتابات أينشتاين والمستر اتلي زعيم حزب العمال السابق .

وهي في الواقع ناشئة عن « ضرورة » .. حلجا لما يتهدد العالم من خطر الحروب .. لكنها في الاسلام ترتكن الى « أصالة » وليست مجرد ضرورة .. ان « عالمية الدعوة » مفضية بلا شك الى « عالمية الدولة » « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » (الانبياء : ١٠٧) . (راجع عبد الحميد متولى ، في فكرة الحكومة العالمية - المرجع السابق ، ص ٢٩ وما بعدها) . ولقد كانت « العالمية » في الاسلام فكرا وواقعا . فعرف المسلمون « عالمية » الدعوة . وأقام المسلمون عالمية الدولة .. حين امتدت أطراف الدولة الاسلامية الى محيط قارات العالم كله .. ثم تكالب عليها الأعداء ، وأنتهت العالمية على يد كمال أتاتورك حين طوى علم الخلافة الاسلامية في الربع الأول من هذا القرن !!

والشمول يمتد من مجال العقيدة الى مجال الأخلاق والعبادات
 ثم المعاملات بكل صنوفها — على نحو ما قدمنا •
 وتدلغ الشريعة في ايجابيتها •• حدا لم تبلغه شرعية أخرى •
 ان أحكام الشريعة التي تقوم عليها الشرعية تتأبى على « التأقيت »
 وتتأبى على « الاستثناء » كما تتأبى كذلك على « التجزئة » •

* تتأبى على التأقيت :

الشرعيات البشرية موقوتة •• مهما أضيف لها من وصف الثبات
 أو الجمود — على نحو ما قدمنا •
 وشريعة الله تتأبى على التأقيت ، لأنها الشريعة الخاتمة ومن ثم
 فهي الدائمة •• ومن هنا كانت شرعية الاسلام متأبية كذلك على التأقيت
 منصفة بالدوام ، محققة شمولاً زمانياً لم تحققه شرعية أخرى •

* وتتأبى على الاستثناء :

فهي شاملة في خطابها للجميع ••• وليس فيها فرد فوق الخطاب ،
 ولو كان هو الامام الأعظم نفسه ، فهي تظل الجاكم والمحكوم على سواء ،
 ولقد سمي علماء الأصول المخاطب بأحكام الشريعة « مكلفا » ولم يستثنوا
 من التكليف الا من سقطت عنه أهلية التكليف لجنون أو صغر أو غيره (٢٨) ،
 ومن ثم كان المسلم « مكلفا » أيا كان منصبه ••

حتى في مجال القانون الجنائي •• فإنه رغم ما يوجد في بعض
 الأنظمة الحديثة من « قيود » لاتهام رئيس الدولة ، وما كان يوجد في
 بعضها من نصوص مانعة من ذلك ، واضعة شخصه فوق الحساب والعقاب
 نقول ان مثل تلك القيود أو النصوص لا مكان لها في ظل شرعية الاسلام •
 لأن الحاكم يقف أمام شريعة الله مع المحكوم على قدم واحد ، ومن ثم
 كانت أحكام القصاص تطبق على أولى الأمر حتى الامام الأعظم ، وكانت
 الحدود كذلك تطبق على أولى الأمر حتى الامام الأعظم ، وما بين الفقهاء
 من خلاف فقهي حول تطبيق الحد على الامام الأعظم لا يتعلق بالمبدأ
 نفسه فالجهد مسلم به انما يتعلق بإمكان التنفيذ ، اذ يرى أبو حنيفة

(٢٨) ومن هنا يبين خطأ بعض المتصوفة الذين قالوا بسقوط التكليف
 عن (الواصلين) تأويلاً فإسداً لقوله تعالى : « واعبد ربك حتى يأتيك اليقين »
 (الحجر : ٩٩) . والرد على ذلك ان اليقين في الآية الكريمة يعني الموت ،
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسقط عنه التكليف وهو سيد المقربين •

تعذر التنفيذ على الامام الأعظم ، لكنه لا يرى ذلك بالنسبة لمن دون الامام الأعظم من الولاة والحكام ، ومن ثم فليس الخلاف حول المبدأ بحيث اذا أمكن عملا تنفيذ الحد على الامام الأعظم كأن يتقدم هو بطلب ذلك أو تلزمه الأمة تنفيذ الحد فان الخلاف حول تطبيق الحد يختفى ويصبح المبدأ وتطبيقه موضع اتفاق (٢٩) .

والمسلم مكلف ومخاطب أيا كان مكانه ، ومن ثم فانه يلتزم أحكام الشريعة ويعلى شرعية الاسلام سواء وجد في دار الاسلام أو خارج دار الاسلام الا ما تسمح به الشريعة من رخص — على سبيل الاستثناء وليس على سبيل الأصل أو القاعدة — وعلى ذلك فان الشريعة الاسلامية تسرى سريانا شخصيا (Personalité) على المسلمين أيا كان مكانهم ، كما تسرى سريانا اقليميا (Territorialité delois) داخل دار الاسلام بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين ، ويستثنى بالنسبة لغير المسلمين جانب الاعتقاد والتعبد و « الأحوال الشخصية » فيسرى قانونهم على خلاف بالنسبة للدائرة الأخيرة (٣٠) .

* وتتأبى على التجزئة :

فلا يقام شرع الله في مجال ويترك في مجال آخر — ان ذلك يخرم شرعية النظام تماما كتترك شرع الله كله .. وعدم الشرعية هنا وصف جامع لأوصاف عديدة لتجزئة شرع الله .. فقد أسماها القرآن فتننة ، وجاهلية ، وكفرا وأسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم مضادة لله في حكمه .. وهذه أقسى صور عدم الشرعية .

تلك أهم الخصائص الشكلية للشرعية الاسلامية :

انها ربانية ، وانها ثابتة ، وانها شاملة — وهي خصائص لا تشاركها فيه أية شرعية أخرى شرقية ولا غربية .. ولا غرو ان كانت كذلك فانها نور من نور « الله نور السموات والأرض » (٣١) ، « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين » (٣٢) .

وننتقل بعد ذلك الى الخصائص الموضوعية .

(٢٩) راجع الجريمة في الفقه الاسلامي ، ص ٣٥٥ ، للمرحوم الأستاذ محمد أبو زهرة ، والعقوبة في الفقه الاسلامي ، ص ٣٥٥ للمرحوم الأستاذ محمد أبو زهرة .

(٣٠) في تفصيل وضع الذميين وما يسرى عليهم — راجع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٦١١ ، بدائع الصنائع ، ج ٧ ص ١١١ وما بعدها .

(٣١) النور : ٣٥ (٣٢) المائدة : ١٥

الفصل الثاني

خصائص موضوعية

لئن كان الشكل والعنوان رائعا .. ربانية ، وثباتا ، وشمولا ... فان المضمون كذلك رائع ، لأن صانع الشكل هو صانع المضمون « أتقن كل شيء » ..

وأهم خصائص شرعيتنا الموضوعية .. أنها عادلة ، ثم انها متوازنة حانية ، ثم هى فعالة بما تحقق من جزاء دنيوى وأخروى لا يتوافر لأى شرعية أخرى .

ونعرض لهذه الخصائص بمشيئة الله على التوالى ..

* * *

أولا : شرعية العدل

* مصدرا وشرعا وتنفيذا :

ان العدل يبلغ فى ميزان الله أن يكون قرين التوحيد ، وان الظلم فى شرعية الله يبلغ أن يكون قرين الشرك^(١) .. ومن ثم كان الظلم مسقطا كل شرعية عن أى نظام وان صلى وصام وزعم أنه مسلم .. ! ان الله هو « العدل » ، وقد نزلت كلماته وشرائعه « صدقا » و « عدلا » ، « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ، لا مبدل لكلماته »^(٢) وكذلك كانت أوامره أن تقام شريعته بين الناس بالعدل « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »^(٣) .

(١) وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (النحل : ٩٠) أى عن قول لا اله الا الله ، والاعتقاد بها والعمل على مقتضاها (راجع الدكتور مصطفى كمال وصفى — المشروعية فى النظام الإسلامى ، ص ٢٢ ، ٢٣ . وفى مؤلفه النظام الدستورى فى الإسلام ، يتحدث عن العدل القائم على التوحيد ، طبعة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م ، ص ٢٥) .

(٢) النساء : ٥٨

(٣) الأنعام : ١١٥

فمصدر الشرعية الإسلامية هو الله « العدل » .

• وأساس الشرعية الإسلامية هو إقامة شريعة الله وهي العدل .

• وتنفيذ الشريعة الإسلامية لا بد أن يكون بالعدل .

فالعدل مصدر . والعدل في مرحلة التشريع ، والعدل في مرحلة التنفيذ .

ولا يمكن لشرعية وضعية أن تزعم لنفسها إلا العدل النسبي ، لأن العدل المطلق لا يكون إلا لله الذي اتصف بالعدل وكان أحد أسمائه الحسنى ، ولقد يكون ما تزعمه الشرعيات الوضعية من عدل .. هو عين الظلم .

ذلك أن أساس الشرعيات الوضعية هو سيادة القانون ، والقانون بوصفه من وضع البشر هو عدوان على حق الله الذي له وحده أن يشرع ابتداء . ومن ثم كان القانون ذاته هو ظلم بوصفه عدوانا على حق الله ، ولذا كان التعبير القرآني : « **إن الشرك لظلم عظيم** »^(٤) ومن صور الشرك شرع ما لم يأذن به الله ، وكان كذلك قوله : « **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون** »^(٥) .

* شريعة الله هي العدل :

شريعة الله وهي أساس الشرعية الإسلامية هي العدل .. لأن كلمات الله التي نزل بها شرائعه هي الصدق والعدل « **ونمت كلمة ربك صدقا وعدلا** »^(٦) .

فأول العدل الواجب هو إقامة شريعة الله .. لأنها عدل من العدل .. ولا يتصور وجود « عدل » في غيابها .

• وثاني العدل الواجب هو إقامة أحكامها العادلة بالعدل .

• فالعدل قائم في مرحلة التشريع .

• وهو لازم في مرحلة التنفيذ .

• ومن أسف أن يتعاضى البعض عن مرحلة التشريع ، ويطالب بالعدل في مرحلة التنفيذ .

(٥) المائدة : ٥٥

(٤) لقبان : ١٣

(٦) الأنعام : ١١٥

وإذا كان التشريع هو الأساس ، والتنفيذ بناء .. فهل يتصور بناء من غير أساس ؟

ولذلك فإننا لا نوافق أولئك الذين أفتوا حبا منهم في العدل ورغبة فيه بأن الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر ، لأن الأول لنا عدله ، وعليه كفره . والثاني له إسلامه وعلينا جورُه (٧) — لا نوافقهم على ذلك وأن كنا نحب العدل مثل حبهم وزيادة — لا نوافقهم عليه لأنه لا يتصور عدل مع الكفر .. لأن شريعة الله هي العدل من مصدرها : الله العدل .. ومن ثم فإن كل عدل « تنفيذي » يفقد أساسه من العدل « التشريعي » ، يغدو بناء على غير أساس لا يلبث أن تعصف به الرياح الهوج .

وكان خطأ كذلك أن يشرع الناس من عند أنفسهم ويخضعون على ما يصنعونه بأيديهم صفة العدل ، ثم يزعمون لها الشرعية بنسبتها إلى الله .. ان ذلك الشرع من دون الله — كما قدمنا — هو عين الظلم بما فيه من أبعاد لشريعة الله وهي العدل ، ثم بما فيه من عدوان على حق الله ، والعدوان ظلم ، ومن ثم كان أفكا قول قائلهم « شريعة العدل شريعة الله » وكان ليلسا للحق بالباطل ، إذ الصحيح أن شريعة الله هي شريعة العدل ، أما شرائع العدل التي يشرعونها من دون الله ويضفون عليها ذلك الاسم الشريف فليست الا ظلما في شكلها وفي موضوعها ، ونقد اشتهر الانجليز بالعدل .. ومع ذلك فقد شرعوا أخيرا اباحة العلاقات الجنسية الشاذة . وهكذا لا يكون بعد شريعة الله العدل الا الظلم والضللال .

(٧) راجع هذه الفتوى التي اشار اليها الامام الغزالي في التبر المنسوب في نسخة الملوك — الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٨ م ، وقد اشار الى ان الله يقيم الدولة بالعدل ولو على كثر ولا يقيمها بالظلم ولو على اسلام . ونحن نوافق الامام الكبير على أنه يمكن أن تقوم دولة بالعدل ولو على كثر لكننا نضيف تحفظا أن تكون دولة غير اسلامية لان الله يملئ لهم ، ونوافقه انه لا يقيمها بالظلم ولو على اسلام لأنه كما أن انعدام الاسلام يسقط الشريعة فكذلك الظلم او انعدام العدل يسقط الشرعية على نحو ما اشرنا به وراجع كذلك تفسير الرازي ، ج ٣ ص ٣٥٥ ، وابن القيم ، اعلام الموقعين ، ج ٢ ص ٢٦٧ — دولة الكفر ، لفتحى عثمان ، ص ٧٨ ، وفي مقدمة ابن خلدون فصل تحت عنوان : الظلم مؤذن بخراب العمران ، ص ١٧٠ وما بعدها .

* شريعة الله أمرت بالعدل :

ليس معنى أن شريعة الله هي العدل أن يباح للقائم عليها أن يقيمها بغير العدل ، وأن يكون من تصرفات بعض القاسطين من أمثال الحجاج وغيره حجة على الاسلام والمسلمين .

انه اذا كان ابعاد شريعة وهي العدل يصم النظام بعدم الشرعية .
فان اقامة شريعة الله مع الظلم يصم النظام كذلك بعدم الشرعية .
والذين ظنوا نظما زعمت لنفسها الاسلام أقامت الحدود والصلوات ،
لكنها حكمت بين الناس بالظلم .

الذين يظنون مثل هذه النظم نظما شرعية أخطأوا وظلموا الاسلام ،
لأن الاسلام أمر بالعدل ونهى عن الظلم — على نحو ما سوف نفضل —
فكل نظام اسلامي غير عادل هو نظام ساقط الشرعية غير جدير باسم
الاسلام .

ذلك أن الاسلام أمر بالعدل « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (٨)
« واذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (٩) ، « وان حكمت فاحكم
بينهم بالقسط » (١٠) ، « فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك
عن سبيل الله » (١١) ، ولقد حكى الاجماع على وجوب العدل على
كل حاكم (١٢) .

والذين يتوهمون — من خلال العهود الظالمة — أن الاسلام يسمح
بغير العدل عليهم أن يستمعوا الى صورة العدل الواجبة في الاسلام .

* صورة العدل الواجبة في الاسلام :

انه العدل الذي لا يميل مع القرابة ولا يحيف مع الشئان
« كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين
والأقربين » (١٣) « ولا يجرمكم شئان قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو

(٩) النساء : ٥٨

(٨) النحل : ٩٠

(١١) سورة ص : ٢٦

(١٠) المائدة : ٢٢

(١٢) تفسير الرازي ، ج ٣ ص ٣٥٥ ، وقد روى أن جمعا من
التابعين قال لتابعي : « لقضاء يوم بالحق أفضل من صلاتك عمرك » ،
وكان عمر يعتبر نفسه ظالما اذا بلغته مظلمة فلم ينتصف لها : « أي عامل لي
ظلم احدا فبلغتني مظلمته فأنا الذي ظلمته » (ابن سعد في الطبقات الكبرى ،

(١٣) النساء : ١٣٥

ج ٣ ص ٣٠٥) .

أقرب للتقوى (١٤) ، ثم ليقرأوا آيات الله في سورة النساء (١٠٥) — (١١٣) وقد نزلت تنتصف لليهودى — واليهود أعدى أعداء الاسلام — اتهمه بيت من الأنصار زورا بالسرقه ، ففضحت الآيات ذلك الاتهام ، ووصمت من اتهموه « بالخيانة » و « الاثم » و « الاستخفاء من الله » وتبببت ما لا يرضى من القول :

« انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيما • واستغفر الله ، ان الله كان عفورا رحيفا • ولا تجادل عن الذين يخفون أنفسهم ، ان الله لا يحب من كان خوانا أثيما • يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول ، وكان الله بما يعملون محيطا • ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيفا • ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله عفورا رحيفا • ومن يكسب اثما فانما يكسبه على نفسه ، وكان الله عليما حكيما • ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتاننا واثما مبينا • ولولا فضل الله عليك ورحمته لهتم طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون الا أنفسهم ، وما يضرونك من شيء ، وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما » (١٥) .

ومثل آخر من تطبيق العدل في الصدر الأول حين قامت شريعة الله العادلة وقامت في أرضهم :

حين دخل جيش أبو عبيدة الجراح الشام وعاهد أهل حمص أن يدافع عنهم نظير مال يدفعونه ، ودفعوا المال لكن الطاعون تفشى في جيشه وعجز عن الدفاع ، فأرسل اليهم يرد اليهم أموالهم •• فتأثر أهل

(١٤) المسألة : ٨

(١٥) وفي هذا يقول المرحوم الأستاذ سيد قطب في مؤلفه « في ظلال القرآن » : ان المسألة لم تكن مجرد تبرئة برىء تأمرت عليه عصابة لتوقعه في الاتهام ، وان كانت تبرئة برىء امرا هائلا ثقیل الوزن في ميزان الله ، وانما كانت اكبر من ذلك ، كانت هي اقامة الميزان الذى لا يميل مع الهوى ولا مع العصبية ، ولا يتأرجح مع العداوة والشنآن ايا كانت الملابس والاحوال
ج ٥ ص ٢١٥ — ٢١٧ (سورة النساء : ١٠٥ — ١١٣) .

حمص لوذا العدل الاسلامى وأعادوا المال وهبوا يجاهدون الرومان مع جيش المسلمين (١٦) .

وعلى عهد عمر بن عبد العزيز شكوا أهل اقليم سمرقند (صغد) أن القائد الاسلامى « قتيبة بن مسلم » دخل ديارهم من غير تخيير لهم بين الاسلام أو العهد أو القتال ، بل شرع فى القتال مباشرة حتى استسلمت له البلاد — أمر أمير المؤمنين قاضيه أن يستمع الى الناس ويحقق الشكوى ، فان وجدهم على حق أمر الجيش بالخروج حتى يتم التخيير — فلما صح عند القاضى شكوى الناس .. أمر الجيش بالخروج ، فخرج الجيش ، وخير الناس فاختراروا الاسلام !

أيمكن لغير الاسلام أن يزرع فى الناس حب العدل ، الى حد أن يجلوا جيش عن أرض بعد اجتلالها حتى يخير الناس ؟!

* شريعة الله تحرم الظلم :

لم يكن الله العدل ليأذن بالظلم أيا كانت صورته .
ولقد جاء قوله صريحا : « انى حرمت الظلم على نفسى ، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا » (١٧) .

وأول الظلم وأعظمه الشرك « ان الشرك لظلم عظيم » (١٨) .

ومن صور الشرك الذى هو أعظم الظلم وفى مقدمتها شرع ما لم يأذن به الله « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (١٩) .

كذلك الحكم بغير ما أنزل الله .. وصف القرآن الحاكمين بأنهم ظالمون وفاسقون وكافرون .. واذا انصرف الحكم الى التشريع فان الكفر والظلم يلتقيان ، واذا انصرف الى التنفيذ فان الصور الثلاث بمعانيها المختلفة تكون واردة (٢٠) !

(١٦) المجتمع الانسانى فى الاسلام ، لاستاذنا مرحوم محمد ابو زهرة .

(١٧) حديث قدسى رواه مسلم .

(١٨) الشورى : ٢١

(١٩) لقمان : ١٣

(٢٠) راجع فى تفسير الآيات ابن كثير ، ج ٢ ص ٦١ ، ٦٥ .

وما اشرنا اليه اجتهادنا فى حدود القواعد العامة .

والسكوت على الظالم ظلم « وانقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (٢١) ، « أنجينا الذين ينهون عن سوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون » (٢٢) « ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده » (٢٣) .

والركون الى الظالمين ظلم « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون » (٢٤) .
والعدوان على حدود الله ظلم « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (٢٥) .

والعدوان على حقوق الأفراد ظلم « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون » (٢٦) .

وعاقبة الظلم وخيمة : « فتأك بيوتهم خاوية بما ظلموا » (٢٧) ، « وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا » (٢٨) ، « وكذلك أخذ ربك اذا أخذ القرى وهي ظالمة » (٢٩) . « ان الله ليملى للظالم حتى اذا أخذه لم يقاته » (٣٠) . « ما من مسلم يخذل مسلما في موضع تنتهك فيه حرمةه وينتقص منه من عرضه الا خذله الله في موطن يحب فيها نصرته » (٣١) .

وعاقبة الظلم في الآخرة أشد « اتقوا الظلم فإنه ظلمات يوم القيامة » (٣٢) .

« انا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها ، وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه » (٣٣) .

(٢١) الانفال : ٢٥ (٢٢) الاعراف : ١٦٥

(٢٣) أخرجه أبو داوود والترمذي عن أبي بكر الصديق .

(٢٤) هود : ١١٣ (٢٥) الطلاق : ١

(٢٦) الحجرات : ١١ (٢٧) النمل : ٥٢

(٢٨) الكهف : ٥٩ (٢٩) هود : ١٠٢

(٣٠) أخرجه الشيخان عن أبي موسى .

(٣١) أخرجه أبو داوود عن جابر وأبي طلحة رضي الله عنهما .

(٣٢) أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنهما .

(٣٣) الكهف : ٢٩

* مقاومة الظلم واجبة :

لئن كان العدل واجبا على النحو السابق ، وكان الظلم محرما على النحو السابق — فان مقاومة الظلم تكون واجبة . . ومع ذلك فقد جاءت بذلك نصوص صريحة :

« واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (٢٤) فالظلم فتنة ، والسكوت عليه فتنة . . والتهديد للفريقين « وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس » (٢٥) الذين ظلموا بفعلهم أو ظلموا بسكوتهم لأن الفريق التاجي الوحيد هو « الذين يبهون عن السوء » (٢٦) .
 « ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده » (٢٧) .

« وما من امرئ ينصر مسلما في موطن ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمة الا نصره الله في موطن يحب فيها نصرته » (٢٨) .
 « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » فقال رجل : يا رسول الله . . انصره اذا كان مظلوما ، أفرأيت ان كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : « تحجزه أو تمنعه عن الظلم فذلك نصره » (٢٩) .
 « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (٣٠) .

من هذه النصوص ، ومن غيرها ، يبين أن مقاومة الظلم ليست مجرد حق بل هي فوق ذلك فرض وواجب (٤١) وان أقصى ما بلغته الشرعيات الوضعية أن تجعل مقاومة الظلم حقا للناس ، ولكن الشرعية الربانية تجعله واجبا وقرضا يأثم الناس ان تركوه .
 ولقد يزكى ذلك ما سوف نسوقه عند الحديث عن آثار الشرعية من استقلال الفقه الاسلامي بنظرية الدفاع الشرعى العام التى يرتفع

(٣٤) يقول صاحب تفسير المنار : ومن الظلم ترك مقاومة الظلم حتى يفسد ويكون له السلطان الذى يذهب بكل سلطان (تفسير المنار ، ج ٢ ص ٢٧٥) — القرآن والدولة ، ص ١٥ ، المرجع السابق (الأفعال : ٢٥) .

(٣٥) الأعراف : ١٦٥ (٣٦) الأعراف : ١٦٥ .

(٣٧) أخرجه أبو داوود والترمذى .

(٣٨) أخرجه أبو داوود . (٣٩) أخرجه البخارى عن انس .

(٤٠) أخرجه أحمد وابن ماجه .

(٤١) وفي هذا تتقدم اعلان حقوق الانسان الذى ينص على أن مقاومة الظلم مجرد حق اذ جعل حقوق الانسان : الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم .

ففيها انكار المنكر من درجة الحق الى درجة الواجب حيث تأثم الجماعة كلها بتركه — على سوف ما ستفصل بمشيئة الله .

- وشرع ما لم يأذن به الله ظلم ينبغى أن يقاوم
 - والعدوان على حدود الله ظلم ينبغى أن يقاوم
 - والعدوان على حقوق الأفراد ظلم ينبغى أن يقاوم
 - على أن لذلك ضوابط وقيود سوف نفضلها فيما بعد بمشيئة الله .
- * شرعية العدل أحق أن تعلو :**

- شرعية صادرة عن الله العدل
- تقوم على شريعة هي العدل
- وتقيم شريعتها بين الناس بالعدل
- وتحرم الظلم
- وتجعل مقاومته فرضا وواجبا
- هي الأحق أن تعلو .. ليعلو العدل .. ويسقط الظلم !!

*** * ***

ثانيا : شرعية متوازنة حانية

*** شرعية التوازن :**

تمزقت الانسانية طويلا بين جذب ذات اليمين وذات اليسار في افراط أو تفريط .. في عقائدها وسلوكها ونظمها .. حتى غدا « التوازن » مطلبيا عزيزا ننشده لنجد الطمأنينة والسكينة بعد طول القلق والاضطراب ، وفي المجال السياسى .. كان « التوازن الدستورى » كذلك مطلبيا عزيزا تنشده الأنظمة بحثا عن الاستقرار ، واستقرارها الأمر على وسائل حاولت بها تحقيق ذلك التوازن .. لكن بقيت تلك الوسائل قاصرة عن تحقيق التوازن المنشود (٤٢) .

وفي ظل الشرعية الربانية .. يتحقق التوازن أولا داخل النفس ، ويتحقق ثانيا داخل النظام ، وداخل النفس يتحقق التوازن بالاستجابة لأوامر الله التى تحقق مطالب الجسد والروح ، لا تصادر الفطرة وان سمت بها الى الأشواق ، تدفع الغلو والافراط ولا تقبل التسبب

(٤٢) راجع المشروعية فى النظام الإسلامى ، للدكتور مصطفى كمال وصفى — المرجع السابق ، ص ٨٢ وما بعدها ، وأشار إليها كذلك فى النظام الدستورى فى الإسلام .

والتفريط . وتوازن بعد ذلك بين الحقوق المختلفة ليكون لكل
ذى حق حقه .

ففى دفع الغلو والافراط نسمع قول الله : « لا تغلوا فى دينكم » (٤٢)
وتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم لأولئك الذين قالوا نصلى ولا ننام
والآخرين الذين قالوا نصوم ولا نفطر ثم الذين قالوا نعرض عن النساء .
« أما أنا فأصوم وأفطر ، وأصلى وأقعد . وأتزوج النساء ، فمن رغب
عن سنتى فليس منى » (٤٤) . ثم توجيهه الى حنظلة الذى رضى الله عنه الذى ود
أن يبقى على ذلك المستوى الروحى الرفيع الذى يحسه حين يكون
الى جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذى نفسى بيده لو تدومون
على ما تكونون عندى لصافحتكم الملائكة على فرشكم وطرقكم ، ولكن
يا حنظلة ساعة وساعة » .

وفى دفع التسبب والتفريط « فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا
بأحسنها » (٤٥) ، « والذين يمسكون بالكتاب » (٤٦) ، « فاستمسك
بالذى أوحى اليك » (٤٧) ثم توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم :
« من خاف أدلج ، ومن أدلج بلغ المنزل ، ألا ان سلعة الله غالية ، ألا ان
سلعة الله الجنة » (٤٨) .

وبين هذا وذاك . . وسط أمثل ، وصراط مستقيم . . يندب اليه
المسلم ويحقق فيه اشراق الروح وضرورات الجسد ، ويتوازن فيه بين
حقوق الله وحقوق العباد ، وفى الأخيرة يتوزع بينها بالقسطاس المستقيم
« وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (٤٩) ، « خير الأمور أوسطها » (٥٠) ،
« عليكم بالوسط فاليه ينزل العالى واليه يرتفع النازل » (٥١) .
« سدّدوا وقاربوا ، واغدّوا وروحوا ، وشيء من الدلجة » . . القصد
القصد تبلعوا » (٥٢) .

-
- | | |
|----------------------|--|
| (٤٤) رواه مسلم . | (٤٣) المائة : ٧٧ |
| (٤٦) الأعراف : ١٧٠ . | (٤٥) الأعراف : ١٤٥ |
| (٤٨) رواه الترمذى . | (٤٧) الزخرف : ٤٣ |
| | (٤٩) البقرة : ١٤٣ |
| | (٥٠) القرطبي ، طبعة الشعب ، ص ٥٣٦ |
| | (٥١) عن على رضى الله عنه — المرجع السابق — ويضيف القرطبي : |
| | « ولما كان الوسط مجانباً للغلو والتقصير كان محموداً » . |
| | (٥٢) رواه البخارى — والدلجة — أى الظلام — كناية عن التشمير |
| | عن الطاعة والجد فيها . |

« ان لبدنك عليك حقا ، وان لزوجك عليك حقا ، وان لربك عليك حقا .. فأعط كل ذي حق حقه » (٥٣) .

وبذا يتحقق التوازن « داخل » النفس .. وهذه نقطة البداية الصحيحة .

وفي داخل النظام .. كذلك .. يتحقق التوازن .

لأن الثقل للشرع والشريعة .. وهو وهي .. صنع الله .. لا فضل لأحد فيها بل ان الكل من بعدهما عبد عابد .. يتقرب بالطاعة والالتزام .. أيا كان مكانه وأيا كان منصبه .

والسلطة « تكليف » تجعل صاحبها « أثقل » حملا ، وأكثر مسئولية .. ومن ثم تضعه في مكان « الخدمة » للناس ، والانتصاف للضعيف والمظلوم .

ولم تعرف السلطة طريقها الى التشريف قبل التكليف ، والى الأبهة والسلطان قبل الخدمة والمسئولية .. الا حين انحرفت عن سنة الرسول وسنة الراشدين من بعده .

ولا حجة لهؤلاء على الاسلام .. لأنه حين تبدأ دائرة « اساءة استعمال الحق » تنتهي دائرة الحق ، ومن ثم فان التوازن الدستوري يتحقق بارتفاع الشرعية الاسلامية فوق كل السلطات ، لتحكم الجميع حكاما ومحكومين وتقف الجميع أمامها في مستوى المسئولية بلا تفرقة ولا تمييز ، الا أن يكون البعض أثقل حملا وأكثر مسئولية ، ولا يكون أقل التزاما وأكثر شرفا ثم يتحقق بالتوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، وبين ثقل الأمة وثقل السلطة على نحو ما سيرد الحديث عن الأمة وعن السلطة ان شاء الله .

وهكذا تختط « الشرعية الاسلامية » طريقها .. متميزة بمنهجها الرباني بين مناهج تتردد بين افراط وتفريط ، وتقطع بين غلو وتسيب أو بين اسراف وتقتير ، وبين هذه السبل المنحرفة ، والطرق المتقطعة ، يتميز طريق الله مستقيما لا يزيغ ، جادا لا ينحرف « وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » (٥٤) .

(٥٣) البخارى والترمذى ، وهو اقرار من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسلمان الفارسي على ما قاله لآخيه أبي الدرداء رضي الله عنهما .

(٥٤) الانعام : ١٥٣

* شرعية حائية :

ومع التوازن .. بين حق الله . وحق العباد ومع التوزيع بين حقوق هؤلاء .

فان الشرعية الاسلامية احنى على الأفراد ...
يخاطبهم ربهم ذلك الخطاب الحائى ، ويناديهم ذلك النداء الندى :
« سلام عليكم ، كتب ربكم على نفسه الرحمة » (٥٥) .
ومن بعد الله .. قائد هذه الأمة .. رؤوف رحيم .. أرأف بهم
من أنفسهم « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » (٥٦) .. وللحكام في
رسول الله أسوة حسنة !

وفي مجال التكليف .. ترتفع الرخص ، دافعة عن المسلمين الحرج ،
دافعة لهم الى التيسير .. لتكون القاعدة الأصلية التى تحكم سائر الأحكام
« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٥٧) ، « وما جعل عليكم في
الدين من حرج » (٥٨) .

« تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك » (٥٩) .

* شرعية هادفة :

اليسر .. قاعدة لا شك فيها .. فى التشريع وفى التنفيذ .
ويقف اليسر بين دفع الحرج .. الذى قد تمل معه النفس وتنقطع
من الطريق ، أو تغرق فى جانب منشغلة عن بقية الجوانب .. وبين
احتمال قدر من المشقة يحتملها الشخص المعتاد ، ويستروحها من خالط
قلبه بشائسة الايمان : وتخرج النفس من فاعلية الهوى لتكون عابدة
لله رب العالمين (٦٠) .

والخروج عن « اليسر » .. خروج على الشرعية .. على قدر ذلك
الخروج !

من أجل ذلك كان أمر ذلك القائد لجنوده أن يوقدوا نارا ليلقوا
بأنفسهم فيها .. كان ساقط الشرعية وقد علق عليه الرسول : « لو دخلوها
ما خرجوا منها » (٦١) .

(٥٥) الأنعام : ٥٤

(٥٧) البقرة : ١٨٥

(٥٩) ابن ماجه وأحمد فى مسنده .

(٦٠) الامام الشاطبى ، الموافقات ، ج ٢ ص ١٦٨ وما بعدها .

(٦١) وجاء ذلك فى حديث رواه البخارى .

لكن ذلك لا يعنى أن يحكم « الهوى » لتقويم ما يطاع وما لا يطاع من الأوامر .. انما مرد ذلك الميزان العدل لتوزن « شرعية » كل أمر « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (١٢) .

* * *

ثالثا : شرعية فعالة

* النفس بين رغب ورهب :

النفس البشرية تتردد بين الرغب والرهب ، ومن ثم كان الثواب والمعقاب دافعا ووازعا لا بد منه ، وفى ظل الشرعيات الوضعية يعمل الشخص ابتغاء نفع محدود ، ويخشى بطش قانون كثيرا ما يستطيع التفلت منه ...

وفى ظل الشرعية الربانية يعمل ابتغاء عطاء غير مجذوذ .. وبذلك تنحقق للشرعية الاسلامية « ايجابية » ، « وفعالية » لا تتحقق لشرعية أخرى .

* عطاء غير مجذوذ :

يبدأ العطاء من داخل النفس : طمأنينة وسكينة ، ورضا وسعادة ، تذاق وتحس ، أكثر من أن تكتب وتوصف .

وينتقل العطاء الى المجتمع .. يحنو على الفرد المؤمن ، ويعطيه من تشجيعه مثل عطائه وزيادة ، وينتهى أمر الثواب الى من « لا يظلم مثقال ذرة ، وان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما » (١٣) .

يكافئ الحسنة — بمعنى العمل الصالح — بعشرة أمثالها الى سبعمائة ضعف ، ويضاعف أكثر من ذلك لمن يشاء ، وذلك بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

(٦٢) النساء : ٤٠

(٦٣) النساء : ٥٩

* وعقاب غير محدود :

يبدأ كذلك من داخل النفس .. وخزا يثير السهد ويقتض المضجع ، ويقع سياتا من الداخل أشد ألما من سيات تقع من الخارج .. ان الفرد المسلم في المجتمع المسلم يقف ضميره حارسا للاسلام وشرعيته أقوى من كل حارس لا ينام ان نام الحراس ، ولا يغفل ان غفلوا .. ان حسابه عسير وألمه شديد ، وعقابه أليم شديد .

ثم يتمثل في كلمة الحق .. يسمعها الفرد المخطيء ، ممن يرجوه وممن يخشاه ، لأنها حق لأدنى المؤمنين يقرع بها أنف أعلاهم ، ولقد علمنا أمير المؤمنين عمر : « لا خير فيكم اذا لم تقولوها ، ولا خير فينا اذا لم نسمعها » .

وللسلطة كذلك .. بل عليها ان تقيم الحدود والقصاص .. وتجري التعازير بمرونة لم توجد بعد في أحدث أنظمة التجريم والعقاب (٦٤) ، كل ذلك تقويما للعوج وتصحيحا الخطأ .

ثم ان أمر العقاب بعد ذلك ينتهي الى يوم الفرع الأكبر .. فمن استطاع ان يفلت من كل المراحل السابقة فكيف به ان يفلت من يد الواحد القهار ؟ ثم اذا استطاع ان يفلت من شهود الدنيا فكيف له ان يفلت من شهادة أطرافه ؟! « يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون . يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق ويعلمون ان الله هو الحق المبين » (٦٥) .

* وجها الجزاء :

.. هذا الجزاء بوجهيه .. ثوبا وعقابا .. (٦٦) على هذا النحو الذي لا يتوافر في ظل أى شرعية أخرى .. هو الذى يحقق للشرعية الاسلامية فعاليتها وايجابيتها ، ويضيف بذلك عنصرا هاما وحاسما الى جانب سائر العناصر الموضوعية الأخرى التى أشرنا اليها .



(٦٤) الدكتور عبد العزيز عامر ، التعزير في الشريعة الاسلامية ، رسالة دكتوراه ، والجريمة والعقوبة ، لاستاذنا الامام محمد ابو زهرة .

(٦٥) النور : ٢٤ ، ٢٥

(٦٦) راجع تحليلا رائعا للمرهوم الدكتور محمد عبد الله دراز ، في المسئولية في الاسلام ، سلسلة الثقافة الاسلامية ، السنة الثانية ، ص ١٦

* الخالصة :

هذه خصائص الشرعية الاسلامية تميزت بها عن سائر الشرعيات شكلا وموضوعا .

ففى القمة تستمد نورها من مصدر النور « الله نور السموات والأرض » (٦٧) وتحقق ثباتا تتغياها الأنظمة الوضعية وتعجز أن تبلغه ، وتحقق شمولا واحاطة لم تتوافر لنظام آخر على الأرض .

ومن ناحية الموضوع . . تمثل العدل تشريعا وتفيذا ، وتبرا من الظلم والظالمين وتشرع الطريق لمحاربتة والقضاء عليه ، وتحقق التوازن داخل النفس وداخل النظام ، ثم تحقق الفعالية والايجابية بما يعجز عنه أى نظام آخر .

* * *

والشرعية الاسلامية بمضمونها ثم بخصائصها . . تفرض نفسها على كل مجتمع ينسب نفسه للاسلام ، أو يرفع شعار الايمان .

والأصح فيه « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين . يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا أنفسهم وما يشعرون . فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ، ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » (٦٨) .

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة

٣	المقدمة
٥	تمهيد
الباب الأول : مضمون الشريعة الاسلامية	
(١١ - ٧٠)	
١٣	الفصل الأول : شريعة الله حاکمة
١٤	المبحث الأول : لله الشرع ابتداء
٢٩	المبحث الثاني : شريعة الله هي العليا
٣٤	الفصل الثاني : شريعة الله لا تقبل التجزئة
٣٤	المبحث الأول : شريعة الله شاملة
٦١	المبحث الثاني : شريعة الله لا تقبل التجزئة
٦٨	الخلاصة
الباب الثاني : خصائص الشريعة الاسلامية	
(٧١ - ٩٩)	
٧٣	الفصل الأول : خصائص شكلية
٨٥	الفصل الثاني : خصائص موضوعية
٩٩	الخلاصة
١٠٠	محتويات الكتاب

رقم الايداع بداب الكتب : ١٨٢٥ / ١٩٨٧
الترقيم الدولي : ٥ - ٠٩٠ - ٣٠٧ - ٩٧٧